مجلس المستشارين
الفريق الاشتراكي

الرباط في: 03/07/2018
رقم السؤال: 3 452

إلى السيد وزير العدل

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع :سؤال شفوي حول عدم ملاءمة مقتضيات القانون التنظيمي للدفع بعدم الدستورية مع دستور 2011.

نوع السؤال: آني

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

أصدرت المحكمة الدستورية بتاريخ 6 مارس 2018 قرارها القاضي بعدم مطابقة العديد من مقتضيات القانون التنظيمي للدفع بعدم الدستورية مع دستور 2011.
ولحد الساعة لم تقم الحكومة بملائمة القانون المذكور مع المقتضيات الدستورية.
ما هي الأسباب التي جعلت الحكومة تتأخر في القيام بهذه الملاءمة؟

وتقبلوا أسمى التقدير والاحترام
إمضاء :
عبد الحميد فاتحي